آلهة فوق الواحد وهو المطلوب. فإن قلت: يكفي في تحقق الفساد ما نشاهده من تزاحم الأسباب والعلل، وتزاحمها في تأثيرها في المراد هو التفاسد. قلت: تفاسد العلتين تحت تدبيرين غير تفاسد هما تحت تدبير واحد، ليحدد بعض أثر بعض وينتج الحاصل من ذلك، وما يوجد من تزاحم العلل في النظام من هذا القبيل، فإن العلل والأسباب الراسمة لهذا النظام العام على اختلافها، تمانعها، وتزاحمها لا يبطل بعضها فعالية بعض، يعنى أن ينتقض بعض القوانين الكلية الحاكمة في النظام ببعض، فيختلف عن مورده مع اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع، فهذا هو المراد من إفساد مدبر عمل مدبر آخر. بل السببان المختلفان المتنازعان حالهما في تنازعهما حال كفتي الميزان المتنازعين بالارتفاع والانخفاض، فإنهما في عين اختلافهما متحدان في تحصيل ما يريده صاحب الميزان ويخدمانه في سبيل غرضه وهو تعديل الوزن بواسطة اللسان»(1). «وقد سأل هشام بن الحكم من الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ وقال: ما الدليل على أن ا واحد؟ فأجاب الامام عنه بقولـه: اتصال التدبير وتمام الصنع، كما قال عز وجل: ?لو كان فيهما آلهة إلاّ ا لفسدتا?(2). ربما يقال: إنهما لا يتمانعان، لأن ما يريده أحدهما يكون حكمه فيريده الآخر بعينه، والجواب: إنّ كلامنا هنا في صحة التمانع لا في وقوعه، وصحة التمانع يكفي في الدلالة لأنه يدل على أنّه لابد من أن يكون أحدهما متناهي المقدور فلا يجوز أن يكون إلها»(3).